



تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

من مجلس معايير المحاسبة الدولية

١ يونيو ٢٠١٠

اتصل بنا

مجلس معايير المحاسبة الدولية
٣٠ كانون سترت
لندن EC4M 6*H
المملكة المتحدة

هاتف: +٤٤ (٠) ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١٠

فاكس: +٤٤ (٠) ٢٠ ٧٢٤٦ ٦٤١١

البريد الإلكتروني: iasb@iasb.org
الموقع الإلكتروني: www.iasb.org

اجتماعات المجلس المستقبلية

يجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية
مرة شهرياً لمدة خمسة أيام.

وفيما يلي مواعيد الاجتماعات التي
ستعقد في عام ٢٠١٠:

١٠ يونيو

١٤-١٨ يونيو

١٩-٢٣ يوليو

مرحباً بكم في تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

نشرة تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية هي ملخص
المساعدين للقرارات المؤقتة التي توصل لها المجلس في
اجتماع عام. بينما يسير المشروع قدماً، يستطيع المجلس بل
ويقوم بتعديل قراراته السابقة المؤقتة، ولا تغير القرارات
المؤقتة المتطلبات الحالية حتى يتم إدخال هذه القرارات في
معياري جديد أو معدل.

اجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية في لندن في ١ يونيو
٢٠١٠ حيث عقد اجتماعاً إضافياً للمجلس. وشارك مجلس
معايير المحاسبة المالية الأمريكي من خلال مؤتمر مرئي.
ناقش المجلسان ما يلي:

■ التوحيد

■ عقود التأمين

■ عقود الإيجار

التوحيد

ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة
المالية متطلبات الإفصاح للشركات التابعة الموحدة والمنشآت
المنظمة غير الموحدة. قرر المجلسان مؤقتاً أنه ينبغي أن
تشمل متطلبات الإفصاح النهائية قائمة بأهداف الإفصاح.

على وجه التحديد، قرر المجلس أن ينبغي على المنشأة المعدة للتقارير الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على الفهم والتي تتمثل بالآتي:

أ. الأحكام والافتراضات الهامة (والتغيرات على تلك الأحكام والافتراضات) التي قامت بها المنشأة المعدة للتقارير عند تحديد ما إذا كانت (أو لم تكن) تسيطر على منشأة أخرى، و/أو عند تحديد مشاركة المنشأة المعدة للتقارير مع المنشآت المنظمة؛

ب. حصة الحصص غير المسيطرة في أنشطة المجموعة؛
ج. تأثير القيود المفروضة على قدرة المنشأة المعدة للتقارير على الوصول للأصول واستخدامها، أو على تسديد التزامات المنشآت الموحدة، عندما تكون هذه القيود نتيجة للمكان الذي يحتفظ به الأصول و الالتزامات ضمن المجموعة؛

د. طبيعة المخاطر المرتبطة بسيطرة المنشأة على المنشآت المنظمة الموحدة أو من مشاركتها مع المنشآت المنظمة غير الموحدة، إضافة إلى التغيرات التي طرأت على تلك المخاطر.

قرر المجلس مؤقلاً لتحقيق هذه الأهداف، إضافة إلى الإفصاحات المناقشة في الاجتماعات السابقة، إلزام المنشأة المعدة للتقارير على الإفصاح عن المعلومات الآتية:

أ. عندما يكون للمنشأة المعدة للتقارير ترتيب يمكنه أن يتطلب من المنشأة المعدة للتقارير تقديم دعم مالي لمنشأة منظمة موحدة (على سبيل المثال، ترتيبات السيولة والتزامات شراء الأصول)، ينبغي على المنشأة المعدة للتقارير الإفصاح عن بنود الترتيب، بما في ذلك أي أحداث أو ظروف محتملة يمكنها أن تعرض المنشأة المعدة للتقارير للخسارة.

ب. عندما تشارك المنشأة المعدة للتقارير مع منشآت منظمة غير موحدة، ينبغي على المنشأة المعدة للتقارير الإفصاح عن الآتي:

١. القيمة المسجلة للأصول والالتزامات المعترف بها في البيانات المالية الموحدة للمنشأة المعدة للتقارير فيما يتعلق بالمشاركة؛ و

٢. بنود السطر في بيان المركز المالي الموحد الذي يتم به الاعتراف بتلك الأصول والالتزامات؛ و

٣. القيمة التي تمثل على أفضل وجه أقصى حد ممكن من الخسارة التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة المعدة للتقارير من تلك المشاركة، بما في ذلك كيفية تحديد أقصى حد ممكن من الخسارة التي يمكن التعرض لها. (في حال لم يكن من الممكن للمنشأة المعدة للتقارير قياس أقصى حد ممكن من الخسارة التي يمكن أن تتعرض لها من مشاركتها مع المنشآت المنظمة غير الموحدة، يتعين عليها بالتالي الإفصاح عن تلك الحقيقة)؛ و

٤. مقارنة القيمة المسجلة لأصول والتزامات المنشأة المعدة للتقارير والتي ترتبط بمشاركة المنشأة المعدة للتقارير مع المنشآت المنظمة غير الموحدة مع أقصى حد من الخسارة التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة المعدة للتقارير.

طلب المجلسان من المساعدين القيام بمزيد من الأبحاث حول نطاق تطبيق متطلبات الإفصاح هذه للمشاركة مع المنشآت المنظمة كما وطلبا منهم تحديد ما إذا كان ينبغي تطبيق الإفصاحات المطلوبة للمشاركة مع المنشآت المنظمة على المشاركة مع المنشآت جميعها.

أكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية مناقشاته حول متطلبات الإفصاح للمنشأة المعدة للتقارير التي تلبي التعريف المقترح للشركة الاستثمارية.

قرر المجلس مؤقتاً أن يشمل متطلباً للشركة الاستثمارية يقضي بعرض جدول المؤشرات المالية في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية. سيعرض هذا الجدول دخل أو خسارة الاستثمار لكل سهم والأرباح والخسائر المتحققة وغير المتحققة لكل سهم وتوزيعات المساهمين وأقساط الشراء ورسوم التسديد والدفعات المقبوضة من الشركات التابعة ومعدلات دخل الاستثمار الصافي والمصروف والعوائد الإجمالية والالتزامات الرأسمالية.

عقود التأمين

ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الآتي:

- التحول؛ و
- قياس عقود التأمين المبرمة في عملية نقل المحفظة واندماج الأعمال.

كانت المناقشة ضمن إطار القرارات المؤقتة المتخذة من قبل المجلسين في مايو عندما، بفارق بسيط، اختار مجلس معايير المحاسبة الدولية النهج الذي يشمل تعديل الخطر مضافا إليه الهامش المتبقي و، بفارق بسيط، اختار مجلس المعايير المالية النهج الذي يشمل هامش مركب واحد.

التحول

قرر المجلسان أنه ينبغي على المؤمن في بداية أول فترة معروضة ولكل محفظة عقود تأمين موجودة من الأصل في ذلك التاريخ ما يلي:

- قياس تلك المحفظة بالقيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية الناتجة عن محفظة العقود مضافا إليها تعديل الخطر. سيتم شمل تعديل الخطر ليس فقط عند استخدام النهج الذي يستخدم تعديل خطر منفصل (نهج مجلس معايير المحاسبة الدولية)، وإنما أيضا عند استخدام النهج الذي يستخدم هامش مركب واحد (نهج مجلس معايير المحاسبة المالية).
- الاعتراف بالفرق بين ذلك القياس والقياس الذي يتم وفقا للسياسات المحاسبية السابقة للمؤمن في الأرباح المحتجزة الافتتاحية.
- عدم شمل الهامش المتبقي.
- معاملة تعديل الخطر المحدد في بداية أول فترة على أنه هامش مركب في ذلك التاريخ فيما يخص النهج الذي يستخدم هامش مركب واحد. كما وينبغي عليه الإفصاح عن التدفق اللاحق لذلك الهامش المركب بشكل منفصل عن الإفصاح المتعلق بتدفق الهوامش المركبة الناشئة بعد التحول.

- إلغاء الاعتراف بأي أصول غير ملموسة ناتجة عن عقود التأمين التي تم إبرامها في اندماجات الأعمال المعترف بها سابقا، مع تعديل مقابل للأرباح المحتجزة. (لن يؤثر ذلك التعديل على الأصول غير الملموسة، مثل علاقات العملاء وقوائم العميل، التي ترتبط بعقود مستقبلية محتملة). وعلى نحو مماثل، ينبغي على المؤمن إلغاء الاعتراف بأي أرصدة موجودة لتكاليف الشراء المؤجلة، مع تعديل مقابل للأرباح المحتجزة. أشار المجلسان إلى أنه يمكن اعتبار كل من الأصول غير الملموسة المعترف بها سابقا وتكاليف الشراء المؤجلة بأنها تصحيحات للمبالغة السابقة بالتزام التأمين، وبذلك يكون من المرجح أن يتزامن إلغاؤها مع إحداث تخفيض في قياس التزام التأمين.

تناول المجلسان أيضا متطلبات الإفصاح في تاريخ التحول و قرّرا مؤقتا ما يلي:

- إعفاء المؤمن من الإفصاح عن المعلومات غير المنشورة سابقا حول تطورات المطالبات التي حدثت قبل خمسة أعوام من انتهاء السنة المالية الأولى التي طبقت فيها المعيار المقترح.
- عدم المطالبة بإفصاحات محددة بخصوص التحول، عدا عن تلك التي يقتضيها معيار المحاسبة الدولي ٨ "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية" و الموضوع الفرعي ٢٥٠-١٠-٥٠ "التغيرات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء-الإفصاح عن التغيرات في السياسة المحاسبية" الخاص بلجنة معايير المحاسبة التابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية.

وقرر المجلسان أيضا وبشكل مؤقت أنه ينبغي السماح للمنشأة التي تصدر عقود تأمين، عند تبنيها لمعيار عقود التأمين المستقبلية، أن تقوم بإعادة تعيين الأصل المالي كما تم قياسه بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة في بداية أول فترة معروضة، في حال كان القيام بذلك يلغي أو يخفض إلى حد كبير التناقض في القياس أو الاعتراف. ينبغي على المنشأة الاعتراف بالتأثير التراكمي لإعادة التعيين ذلك على أنه تعديل على الأرباح المحتجزة الافتتاحية لأول فترة معروضة كما وينبغي عليها حذف أي أرصدة ذات علاقة من الدخل الشامل الآخر المتراكم.

وأخيراً، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية مؤقتاً أنه ينبغي إخضاع الجهة التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى للترتيبات الانتقالية نفسها المقترحة للمنشآت التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل.

لم يناقش المجلسان تاريخ النفاذ أو المسألة المتعلقة فيما إذا كان ينبغي السماح بالتبني المبكر. يخطط المجلسان للنظر في تلك القضايا معا بهدف إكمال المعايير بحلول ٣٠ يونيو ٢٠١١. قام المساعدون بتذكير المجلسين بأن مجلس معايير المحاسبة الدولية أشار عند وضع المتطلبات المنشورة في نوفمبر ٢٠٠٩ في معيار المحاسبة الدولي ٩ "الأدوات المالية" أنه سينظر بتأخير تاريخ نفاذ معيار المحاسبة الدولي ٩ وذلك في حال كان لدى معيار المحاسبة الدولي الجديد المتعلق بعقود التأمين تاريخ نفاذ إجباري يبدأ بعد عام ٢٠١٣، وبذلك لن يكون على المؤمن مواجهة مجموعتين من التغيرات في فترة قصيرة.

نقل المحفظة واندماجات الأعمال

قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية مؤقتاً أنه ينبغي على المؤمن، عند تاريخ النقل، لكل محفظة من عقود التأمين المبرمة ما يلي:

- تحديد القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية [إضافة إلى تعديل الخطر، في الطريقة التي تستخدم مثل هذا التعديل]؛ و
- مقارنة تلك القيمة مع المبلغ المقبوض لتلك العقود (بعد تعديل المبلغ لأي أصول والتزامات أخرى مشتراة في المعاملة نفسها، مثل الأصول المالية وعلاقات العملاء)، كما وينبغي معاملة الفرق كالاتي:
 - في حال كان المبلغ هو القيمة الأعلى، ينبغي على المصدر التعامل مع الفرق على أنه [هامش متبقي] [هامش مركب] في ذلك التاريخ؛
 - في حال كان المبلغ هو القيمة الأدنى، ينبغي على المؤمن الاعتراف بذلك الفرق في الربح أو الخسارة في ذلك التاريخ.

قرر مجلس معايير المحاسبة المالية مؤقتاً أنه ينبغي على المؤمن، في تاريخ التحول، لكل محفظة من عقود التأمين المبرمة الآتي:

- تحديد القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية [إضافة إلى تعديل الخطر، في الطريقة التي تستخدم مثل هذا التعديل]؛ و
- مقارنة تلك القيمة بالمبلغ المقبوض (بعد تعديل المبلغ لأي أصول والتزامات أخرى مشتراة في المعاملة نفسها، مثل الأصول المالية وعلاقات العملاء)، وينبغي معاملة الفرق على أنه الهامش المتبقي أو المركب في ذلك التاريخ.

تناول المجلسان أيضاً قياس عقود التأمين التي كانت مبرمة في اندماج الأعمال وقرر مؤقتاً أنه ينبغي على المؤمن ما يلي:

- مقارنة القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية من تلك العقود [إضافة إلى تعديل الخطر، في الطريقة التي تستخدم مثل هذا التعديل] مع القيمة العادلة لتلك العقود، كما ينبغي معاملة الفرق كآلاتي:
- في حال كانت القيمة العادلة هي القيمة الأعلى، سيعامل المؤمن الفرق عل أنه [هامش متبقي] [هامش مركب] في ذلك التاريخ؛
- في حال كانت القيمة العادلة هي القيمة الأقل، سيقس المؤمن العقود بشكل أولي بالقيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية [إضافة إلى تعديل الخطر، في الطريقة التي تستخدم مثل هذا التعديل]، بدلا من قيمهم العادلة. سيزيد هذا الاستثناء من المتطلب العام الوارد في معيار المحاسبة الدولي ٣ "اندماجات الأعمال" وموضوع لجنة معايير المحاسبة ٨٠٥ "اندماجات الأعمال" من القيمة المسجلة الأولية للشهرة المعترف بها في اندماج الأعمال.

الخطوات التالية

سيكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية مناقشته بخصوص هذا المشروع في اجتماع المجلس المشترك الذي سينعقد في ١٠ يونيو

عقود الإيجار

ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية ما إذا قد امتثل لخطوات أسلوب العمل المذكورة في الفقرات ١١٠-١١١ من دليل أسلوب عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (نهج "الامتثال أو التوضيح") في مشروع عقود الإيجار.

وفي هذا الاجتماع، خلص المجلس إلى أنه:

- اتبع جميع خطوات أسلوب العمل الإلزامية اللازمة لإصدار مسودة عرض؛ و
- اتبع خطوات أسلوب العمل غير الإلزامية الفعالة لإصدار مسودة عرض.

لاحظ أن المعلومات المنشورة في نشرة الأخبار هذه تتبع من مصادر متنوعة كما وأنها دقيقة على حسب علمنا. ولكن لا يتحمل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة معايير المحاسبة الدولية التأسيسية مسؤولية أي خسارة تحدث لأي شخص يتصرف أو يمتنع عن التصرف بالاعتماد على المادة المذكورة في هذا الإصدار، سواء أكانت هذه الخسارة ناتجة عن الإهمال أو أي سبب آخر.